

قرار

مادة ١ - يمار كل من :
 الأستاذ محمود عز الدين عبد الفتاح حلة ، النائب بمجلس الدولة
 الأستاذ صلاح الدين أحمد فهمي ، « » « »
 لتعمل بإدارة التشريع والقضايا بولاية برقة بالمملكة الليبية المتحدة لمدة
 سنتين تبدأ من تاريخ مفادتهما أراضى الجمهورية العربية المتحدة مع شغل
 الوظيفة بدرجة واحدة بالمجلس أثناء فترة الإجازة ، وعلى أن يعاملا ماليا طبقا
 لنص البند الأول من القواعد المسالية للوظفين المعارين التي وافق عليها
 مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥
 مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما
 سدر براسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)
 جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٦٣

بشأن التصريح للسيد / حامد زكي وعبد العزيز عبد الوهاب
 بالجمع بين المعاش والمرتب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ - سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
 وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة
 العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛
 وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
 لموظفي الدولة المدنيين ؛
 وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار

مادة ١ - ووفق على ماتم من التصريح للسيد / حامد زكي وعبد العزيز
 عبد الوهاب بالجمع بين المعاش المستحق لها ومرتبها من بنك الائتمان العقاري
 الأول في الفترة من ١٥/٧/١٩٦٠ حتى ١٦/١٠/١٩٦١ والثاني في الفترة
 من ١١/٣/١٩٥٧ حتى ١٦/١٠/١٩٦١
 مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

سدر براسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

محمد عبد العزيز أحمد طلبة الماريه .

السيد محمد إبراهيم سالم .

سمير عثمان محمود دنانه .

حسين محمود السعيد .

عفت عطيه أحمد سالم .

مادة ٤ - عين في وظيفة مساعد نياية إدارية السادة :

منى محمود مصطفى .

أحمد الشوادق على مصطفى زيدان .

محمود إبراهيم محمد عنتر .

عزيزه حامد الشريف .

عبد الحق محمد إبراهيم رضوان .

مادة ٥ - هل مدير القيادة الإدارية تنفيذ هذا القرار ما

سدر براسة الجمهورية في فترة ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛
 وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية
 العربية المتحدة ؛

وعلى المادتين ٥٢ و ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
 موظفي الدولة المدنيين بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الإعارات ؛
 وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة
 على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد
 الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛